الأمم المتحدة

A/67/437/Add.8

الجمعية العامة

Distr.: General
13 December 2012
Arabic
Original: French

الدورة السابعة والستون

البند ٢٠ (ح) من جدول الأعمال

# التنمية المستدامة: الانسجام مع الطبيعة

## تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة عايدة هودجيتش (البوسنة والهرسك)

## أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٢٠ من جدول الأعمال (انظر A/67/437، الفقرة ٢). واتخذت إجراءات بشأن البند الفرعي (ح) في الجلستين ٣٠ و ٣٤، المعقودتين في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/67/SR.30 و 34).

## ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/67/L.37 و A/C.2/67/L.37/Rev.1

٢ – في الجلسة ٣٠، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات مشروع قرار بعنوان ”الانسجام مع الطبيعة“ (A/C.2/67/L.37)، وفيما يلي نصه:

”**إن الجمعية العامة،**

”**إذ تعيد تأكيد** إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية

* يصدر تقرير اللجنة الثانية عن هذا البند في ١٠ أجزاء تحت الرمز A/67/437 و Add.1-9.

141212 141212 12-64770 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المستدامة وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')،

''**وإذ تشير** إلى قراراتها ١٩٦/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٦٤/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٠٤/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن الانسجام مع الطبيعة، وإلى قرارها ٢٧٨/٦٣ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ الذي خصصت بموجبه يوم ٢٢ نيسان/أبريل يوما دوليا لأمنا الأرض،

''**وإذ تشير أيضا** إلى الميثاق العالمي للطبيعة لعام ١٩٨٢،

''**وإذ تشير كذلك** إلى قرارها ٢٥٣/٦٤ المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ المعنون 'يوم نوروز الدولي' وقرارها ٣٠٩/٦٥ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١ المعنون 'السعادة: في سبيل توخي نهج شامل تجاه التنمية'،

''**وإذ تحيط علما** بالحوار التفاعلي للجمعية العامة بشأن الانسجام مع الطبيعة الذي عقد في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢ للاحتفال باليوم الدولي لأمنا الأرض من خلال مناقشة الاستنتاجات العلمية المتعلقة بكيفية تأثير الأنشطة البشرية في نظام الأرض،

''**وإذ تلاحظ** انعقاد المؤتمر العالمي الأول للشعوب المعني بتغير المناخ وحقوق أمِّنا الأرض الذي استضافته دولة بوليفيا المتعددة القوميات في كوتشابامبا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠،

''**وإذ تشير** إلى الوثيقة الختامية المعنونة 'المستقبل الذي نصبو إليه' الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢،

''**وإذ تعرب عن القلق** إزاء التدهور البيئي الموثق وما تخلفه الأنشطة البشرية من تأثير سلبي في الطبيعة، وإذ تسلم بالحاجة إلى تعزيز المعارف العلمية المتعلقة بآثار الأنشطة البشرية على نظام الأرض،

''**وإذ تسلم** بأن الناتج المحلي الإجمالي لم يُردْ به أن يكون مؤشرا لقياس التدهور البيئي الناجم عن الأنشطة البشرية، وبضرورة التغلب على هذا القصور فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والعمل المضطلع به في هذا الصدد،

”**وإذ تسلم أيضا** بوجود تفاوت في مدى توافر البيانات الإحصائية الأساسية في إطار الركائز الثلاث للتنمية المستدامة وبضرورة تحسين هذه البيانات نوعا وكما،

”**وإذ تعيد تأكيد** أن إحداث تغييرات جذرية في الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات في الإنتاج والاستهلاك أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وأنه ينبغي لجميع البلدان أن تشجع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع تولي البلدان المتقدمة النمو زمام المبادرة في هذا الصدد، على أن تستفيد جميع البلدان من هذه العملية، مع مراعاة مبادئ ريو، بما فيها مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتفاوتة في الوقت ذاته، على النحو الوارد في المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية،

”**وإذ تسلم** بأن العديد من الحضارات وثقافات الشعوب الأصلية العريقة أبدت مرارا عبر التاريخ إدراكها لصلة الأخذ والعطاء بين البشر والطبيعة والتي تحفز على قيام علاقة منفعة متبادلة بينهما،

”**وإذ تسلم أيضا** بالعمل الذي يضطلع به المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والعلماء فيما يتعلق بتبيان المخاطر المحدقة بالحياة على الأرض وبجهودهم الرامية إلى ابتكار نماذج أكثر استدامة للإنتاج والاستهلاك،

”**وإذ ترى** أن التنمية المستدامة مفهوم شامل يستلزم تعزيز الصلة بين التخصصات في مختلف فروع المعرفة،

”١ - **تحيط علما** بالتقرير الثالث للأمين العام عن الانسجام مع الطبيعة؛

”٢ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة أن يجري، في الدورة الثامنة والستين للجمعية، حوارا تفاعليا في إطار الجلستين العامتين المقرر عقدهما أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمِّنا الأرض في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بمشاركة الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة والخبراء المستقلين وغيرهم من أصحاب المصلحة، لمواصلة مناقشة الاستنتاجات العلمية المتعلقة بكيفية تأثير الأنشطة البشرية في نظام الأرض؛

”٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقا استئمانيا من أجل مشاركة الخبراء المستقلين في الحوار التفاعلي المزمع إجراؤه في الجلستين العامتين المقرر عقدها أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمِّنا الأرض في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣،

وتدعو الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية إلى النظر في المساهمة في هذا الصندوق؛

”٤ - **ترحب** بإطلاق أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الموقع الشبكي المخصص لموضوع الانسجام مع الطبيعة، بمناسبة انعقاد ذلك المؤتمر، وتدعو كذلك الشعبة إلى تعهد الموقع وتوسيعه عن طريق جمع معلومات ومساهمات حول أفكار من شأنها أن تشجع على اتباع نهج شامل في تحقيق التنمية المستدامة بصورة تنسجم مع الطبيعة وبشأن أنشطة من هذا القبيل يجري الاضطلاع بها حاليا لتشجيع استخدام الأعمال العلمية الجامعة بين تخصصات مختلفة، بما يشمل إدراج تجارب ناجحة في استخدام المعارف التقليدية؛

”٥ - **تقر** بأن كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية هي بيتنا وأن ’أمنا الأرض‘ تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق، وتلاحظ أن بعض البلدان تعترف بحقوق الطبيعة في سياق النهوض بالتنمية المستدامة، وتقر أيضا بأنه لتحقيق توازن عادل بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة، يلزم تحقيق الانسجام مع الطبيعة؛

”٦ - **تشجع** جميع البلدان والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على تطوير وتحسين نوعية وكمية البيانات الإحصائية الأساسية المتعلقة بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وتدعو المجتمع الدولي والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة الجهود التي تبذلها البلدان النامية عن طريق تقديم الدعم في مجال بناء القدرات والدعم التقني؛

”٧ - **تدعو** الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة إلى العمل مع الأطراف الأخرى المعنية، بما فيها المنظمات غير الحكومية والخبراء والأوساط الأكاديمية، حسب الاقتضاء، لإيجاد سبل ووسائل جديدة للتغلب على أوجه القصور الناتج المحلي الإجمالي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة ولتحسين عملية قياس التدهور البيئي الناجم عن الأنشطة البشرية؛

”٨ - **تقر** بضرورة وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا تكمل الناتج المحلي الإجمالي من أجل اتخاذ قرارات أكثر استنارة في مجال السياسات العامة، وتطلب، في هذا الصدد، إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة أن تشرع، بالتشاور مع الكيانات

المعنية في منظومة الأمم المتحدة وسائر المؤسسات المعنية، في برنامج عمل في هذا المجال يستند إلى المبادرات القائمة؛

”٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، كإسهام في إعداد خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين؛

”١٠ - **تقرر** مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الثامنة والخمسين في إطار البند المعنون ’الانسجام مع الطبيعة‘“.

٣ - وفي الجلسة ٣٤، المعقودة في ٧ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار منقح بعنوان ”الانسجام مع الطبيعة“ (A/C.2/67/L.37/Rev.1) مقدم من دولة بوليفيا المتعددة القوميات. وفيما بعد، انضمت أوكرانيا والجزائر (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين) وجورجيا إلى مقدمي مشروع القرار (انظر A/C.2/67/SR.34).

٤ - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار مالية في الميزانية البرنامجية.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات ببيان أدخل فيه تصويبات شفوية على مشروع القرار.

٦ - وفي الجلسة ٣٤ أيضاً، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/67/L.37/Rev.1 بصيغته المصوَّبة شفويا، بدون تصويت (انظر الفقرة ٧).

## ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٧ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع القرار التالي:

### الانسجام مع الطبيعة

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تعيد تأكيد** إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١] وجدول أعمال القرن ٢١[٢] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣] وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٤] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٥]،

**وإذ تشير** إلى قراراتها ١٩٦/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٦٤/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٠٤/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن الانسجام مع الطبيعة، وإلى قرارها ٢٧٨/٦٣ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ الذي خصصت بموجبه يوم ٢٢ نيسان/أبريل يوما دوليا لأمنا الأرض،

**وإذ تشير أيضا** إلى الميثاق العالمي للطبيعة لعام ١٩٨٢[٦]،

**وإذ تشير كذلك** إلى قرارها ٢٥٣/٦٤ المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ المعنون ''يوم نوروز الدولي'' وقرارها ٣٠٩/٦٥ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١ المعنون ''السعادة: في سبيل توخي نهج شامل تجاه التنمية''،

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار دإ-٢/١٩، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٧/٣٧، المرفق.

**وإذ تحيط علما** بالحوار التفاعلي للجمعية العامة بشأن الانسجام مع الطبيعة الذي عقد في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢ للاحتفال باليوم الدولي لأمنا الأرض من خلال مناقشة الاستنتاجات العلمية المتعلقة بآثار الأنشطة البشرية في أداء نظام الأرض،

**وإذ تلاحظ** انعقاد المؤتمر العالمي الأول للشعوب المعني بتغير المناخ وحقوق أمنا الأرض الذي استضافته دولة بوليفيا المتعددة القوميات في كوتشابامبا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠[٧]،

**وإذ تشير** إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٨]،

**وإذ تعرب عن القلق** إزاء التدهور البيئي الموثق والتواتر المتزايد للكوارث الطبيعية واشتداد وطأتها وما تخلفه الأنشطة البشرية من تأثير سلبي في الطبيعة، وإذ تسلم بالحاجة إلى تعزيز المعارف العلمية المتعلقة بآثار الأنشطة البشرية على النظم الإيكولوجية للأرض، بهدف التشجيع على إيجاد علاقة منصفة ومتوازنة ومستدامة مع الأرض وضمان إيجاد هذه العلاقة،

**وإذ تسلم** بأن الناتج المحلي الإجمالي لم يُردْ به أن يكون مؤشرا لقياس التدهور البيئي الناجم عن الأنشطة البشرية، وبضرورة التغلب على هذا القصور فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والعمل المضطلع به في هذا الصدد،

**وإذ تسلم أيضا** بوجود تفاوت في مدى توافر البيانات الإحصائية الأساسية في إطار الركائز الثلاث للتنمية المستدامة وبضرورة تحسين هذه البيانات نوعاً وكمّاً،

**وإذ تعيد تأكيد** أن إحداث تغييرات جذرية في الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات في الإنتاج والاستهلاك أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وأنه ينبغي لجميع البلدان أن تشجع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع تولي البلدان المتقدمة النمو زمام المبادرة في هذا الصدد، على أن تستفيد جميع البلدان من هذه العملية، مع مراعاة مبادئ ريو، بما فيها، في جملة أمور، مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، على النحو الوارد في المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية،

---

(٧) انظر A/64/777، المرفقين الأول والثاني.

(٨) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

**وإذ تسلم** بأن العديد من الحضارات وثقافات الشعوب الأصلية العريقة أبدت مرارا عبر التاريخ إدراكها لصلة الأخذ والعطاء بين البشر والطبيعة والتي تحفز على قيام علاقة منفعة متبادلة بينهما،

**وإذ تسلم أيضا** بالعمل الذي يضطلع به المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والعلماء فيما يتعلق بتبيان المخاطر المحدقة بالحياة على الأرض وبجهودهم الرامية إلى ابتكار نماذج أكثر استدامة للإنتاج والاستهلاك،

**وإذ ترى** أن التنمية المستدامة مفهوم شامل يستلزم تعزيز الصلة بين التخصصات في مختلف فروع المعرفة،

١ - **تحيط علما** بالتقرير الثالث للأمين العام عن الانسجام مع الطبيعة[٩]؛

٢ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة أن يجري، في الدورة السابعة والستين للجمعية، حوارا تفاعليا في إطار الجلستين العامتين المقرر عقدهما أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمنا الأرض في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بمشاركة الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة والخبراء المستقلين وغيرهم من أصحاب المصلحة، للدفع قدما بالمناقشات المتعلقة بالنُّهج الاقتصادية، في سياق التنمية المستدامة، للتشجيع على إيجاد أساس للعلاقة بين البشر والأرض يتسم بمزيد من الطابع الأخلاقي؛

٣ - **تشير** إلى قراراتها التي طلبت فيها إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقا استئمانيا لتمويل مشاركة خبراء مستقلين في الحوار التفاعلي المزمع إجراؤه في الجلستين العامتين المقرر عقدهما أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمنا الأرض، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية إلى النظر في المساهمة في هذا الصندوق الاستئماني؛

٤ - **ترحب** بإطلاق أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة الموقع الشبكي المخصص لموضوع الانسجام مع الطبيعة، بمناسبة انعقاد ذلك المؤتمر، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل استخدام الموقع الشبكي الحالي الذي تتعهده شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عن طريق جمع معلومات ومساهمات حول أفكار وأنشطة للتشجيع على اتباع نهج شامل في تحقيق التنمية المستدامة بصورة تنسجم مع الطبيعة يجري الاضطلاع بها حاليا لتشجيع استخدام الأعمال العلمية الجامعة بين تخصصات مختلفة، بما يشمل إدراج تجارب ناجحة في استخدام المعارف التقليدية وبشأن التشريعات الوطنية القائمة؛

---

(٩) A/67/317.

٥ - **تقر** بأن كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية هي بيتنا وأن ''أمنا الأرض'' تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق، وأن بعض البلدان تعترف بحقوق الطبيعة في سياق النهوض بالتنمية المستدامة، واقتناعا منها بأنه لتحقيق توازن عادل بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة، يلزم تحقيق الوئام مع الطبيعة؛

٦ - **تدعو** إلى اتباع نُهج كلية متكاملة في التنمية المستدامة تسترشد بها الإنسانية من أجل العيش في وئام مع الطبيعة وتفضي إلى بذل جهود لاستعادة عافية النظام الإيكولوجي للأرض وسلامته؛

٧ - **تشجع** جميع البلدان والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على تطوير وتحسين نوعية وكمية البيانات الإحصائية الأساسية المتعلقة بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وتدعو المجتمع الدولي والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة الجهود التي تبذلها البلدان النامية عن طريق تقديم الدعم في مجال بناء القدرات والدعم التقني؛

٨ - **تقر** بضرورة وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا تكمِّل الناتج المحلي الإجمالي من أجل اتخاذ قرارات أكثر استنارة في مجال السياسات العامة، وتشير، في هذا الصدد، إلى الطلب الموجّه إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، في الفقرة ٣٨ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[٨]، بأن تشرع، بالتشاور مع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة وسائر المؤسسات المعنية، في برنامج عمل في هذا المجال يستند إلى المبادرات القائمة؛

٩ - **تؤكد**، في هذا الصدد، ضرورة التعجيل ببدء برنامج العمل هذا؛

١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والستين، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وأن يُدرَج أيضا كإسهام في مناقشة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، آخذا في اعتباره الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛

١١ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة''، البند الفرعي المعنون ''الانسجام مع الطبيعة''.